Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

التحليل المكاني لأثر الصناعات على النمو الحضري في محافظة النجف الاشرف / دراسة جغرافية

م.د. فاطمة عبيس جرود الغزالي
كلية التخطيط العمراني – جامعة الكوفة

استلام البحث:11-06-2026 مراجعة البحث :10-07-2026 قبول البحث:04-08-2026

الملخص

بما ان السكان يمثلون احد اهم العناصر الاساسية في العملية الانتاجية ، لكونهم يعدون الايدي العاملة المنتجة و المساهمة في انتاج السلع والبضائع المختلفة من خلال حجم الاعداد العاملة في الصناعة والمشاركة في التنمية الصناعية ، لذلك من الضروري ان تتجه القدرات الفنية والعلمية والاكاديمية لوضع الخطط التنموية اللازمة لاعادة تأهيل وتفعيل النشاط الصناعي وتوجيهه توجه سليم يخدم البلد والسكان. ان محافظة النجف من المحافظات الغنية بالموارد البشرية والامكانات الطبيعية من حيث المواد الاولية اللازمة والداخلة في تنمية القطاع الصناعي بل يمكن الاشارة الى انّ هناك خلل واضح في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية التي كانت اهدافها مقتصرة على الجانب الاقتصادي واهمال العدالة الاجتماعية من خلال الارتكاز على التوقعات المستقبلية للسكان واعداد العاملين في الصناعة للمحافظة فأن محافظة النجف يتطلب تخطيطها بما متاح فيها من امكانات اقتصادية مختلفة

الكلمات المفتاحية: المنشاة الصناعية،المواد الأولية ،النشاط الصناعي ، مستقبل الصناعات ، التنمية الحضرية،التنمية الصناعية.

Abstract:
that the population represents one of the most fundamental elements in the production process, as they constitute the productive workforce contributing to the production of various goods and commodities through the number of workers employed in industry and their participation in industrial development, it is therefore imperative that technical, scientific, and academic capabilities be directed towards formulating the necessary development plans to rehabilitate and activate industrial activity, and to guide it in a sound direction that serves the country and the population. The province of Najaf is among the provinces rich in human resources and natural potentials, particularly in terms of the necessary raw materials involved in the development of the industrial sector. Moreover, it can be pointed out that there is a clear imbalance in the spatial distribution of industrial establishments, whose objectives were limited to the economic aspect while neglecting social justice.
Keywords : Industrial Establishment, Raw Materials, Industrial Activity, Future of Industries, Urban Development, Industrial Development.

المقدمة

تعد دراسة الرؤى المستقبلية للسكان والصناعات والعاملين فيها وتطور مؤشرات تنمية الصناعة في العالم عملية دقيقة ومهمة ، اذ يقوم بها المختصين في التخطيط المنتظم والمعتمد على مجموعة من الانظمة والقوانين والنظريات المفسرة المتمخضة من ظروف وحالات مختلفة ، تستطيع من خلالها معرفة طبيعة كل حالة وظروفها ، وعلى الرغم من ان التقديرات المستقبلية قد لا تلامس الحقيقة من الواقع بشكل دقيق، الا أنها تستطيع ان تنال جزءا من الوصول الى الهدف العلمي والمنطقي ، الذي يتمثل بالاشارة الى الارقام المحتمل الوصول اليها (السعدي .2002،ص25) ، وسيتم في هذا المبحث تحديد و تحليل الاتجاهات والرؤية المستقبلية للسكان والعاملين في الصناعة والصناعات الموجودة في المحافظة، ليتسنى لنا عرضها على الجهات الحكومية و التخطيطية لاعداد الخطط والبرامج المستقبلية املين ان يتحقق منها شيء من التنمية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بصورة عامة والمحافظة بصورة خاصة ، فتطوير المنشأت الصناعية و المشاريع التنموية الخدمية والاقتصادية في محافظة النجف يعني تطوير السكان والعاملين في الصناعة واستثمارهم

بصورة صحيحة لكونهم يعدون من اهم مقومات وانجاح الصناعة فهم يمثلون رؤوس اموال بشرية وخاصة اذا كانت ايدي عاملة ماهرة تمتلك خبرات فنية جيدة ، وهذا ينعكس على زيادة السكان وتركزهم وجذهم نحو المراكز الادارية التي تتوافر فيها الصناعات ، وتم تقسيم البحث الى محاور وهي

أولا: مقومات التنمية الصناعية في محافظة النجف الاشرف

ثانيا : استراتيجية التنمية الصناعية

1. استراتيجية التنمية المتوازية
2. استراتيجية التنمية غير المتوازية

اولا: الاطار النظري للبحث :

1. مشكلة البحث :

تمثلت المشكلة الرئيسية للبحث (يمثل البعد المكاني للصناعات محورا أساسيا ومؤثرا على النمو الحضري لمدينة النجف الاشرف

أ. الى أي مدى يلعب الموقع الصناعي دوره في التأثير على النمو الحضري في منطقة الدراسة

ب. مادور الاستثمار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ت. ما استراتيجية التنمية الصناعية في محافظة النجف الاشرف

2. فرضية البحث :

تمتلك منطقة الدراسة إمكانات جغرافية طبيعية وبشرية لها دور في التنمية وتمثلت الفرضيات الفرعية في

أ. للاستثمار المحلي والإقليمي دور في التأثير على النسيج الحضري

ب. لابد من وجود اقطاب صناعية في منطقة الدراسة تزيد في نمو المدينة الحضري

ت. تعتمد استراتيجية التنمية الصناعية في النجف الاشرف على المقومات جغرافية

3. منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهد التاريخي لتحديد مقومات منطقة الدراسة واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي لتحليل مقومات الصناعة وتحيل استراتيجية محافظة النجف في الاهتمام بالصناعة باعتبارها عنصر تنمية اقتصادية مهمة

4. هدف البحث : تهدف الدراسة الى

أ. تشخيص مقومات منطقة الدراسة المساعدة على النمو الحضري

ب. الوقوف على توزيع الصناعات كأقطاب نمو لتنمية الحضرية

ت. تحليل دور صانع القرار التنموي للاهتمام بالتوزيع المكاني للصناعات والاستثمارات

5. حدود منطقة الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة النجف التي هي احدى محافظات الفرات الاوسط المتكون من بابل وكربلاء والقادسية والمثنى اضافة الى النجف ، التي تقع بين خطي طول (50˚ 42°–44˚44°) شرقاً ودائرتي عرض (50˚ 29°

– 21´ 32 °) شمالاً ، أنظر الخريطة (1). وتقع في الاقسام الوسطى من العراق ، اما ادارياً فيحدها من الشمال محافظتي بابل وكربلاء ومن جهة الشرق محافظة القادسية ومن جهة الغرب محافظة الأنبار اما من جهة الجنوب فتحدها المملكة العربية السعودية.ومن جهة الجنوب الشرقي يحدها محافظة المثنى ، وتبلغ مساحتها (28824) كم2 إذ تمثّل (6.6%) من مساحة العراق البالغة (435052) كم2.

تضم محافظة النجف اداريا اربعة اقضية ، تتبعها ست نواح، وهي قضاء النجف يتكون من مركز قضاء النجف وناحيتي الحيدرية و الشبكة ، وقضاء الكوفة ويضم مركز قضاء الكوفة وناحيتي العباسية والحرية ، اما قضاء المناذرة فيتكون من مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة واخيرا قضاء المشخاب الذي ضم مركز قضاء المشخاب و ناحية القادسية ، وتعد ناحية الشبكة اكبر النواح مساحة واقلها سكان في محافظة النجف تبلغ نسبة مساحتها (88.1%) من مساحة المحافظة ، وتعد منطقة صحراوية حدودية مع المملكة العربية السعودية .

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمحافظة النجف من العراق

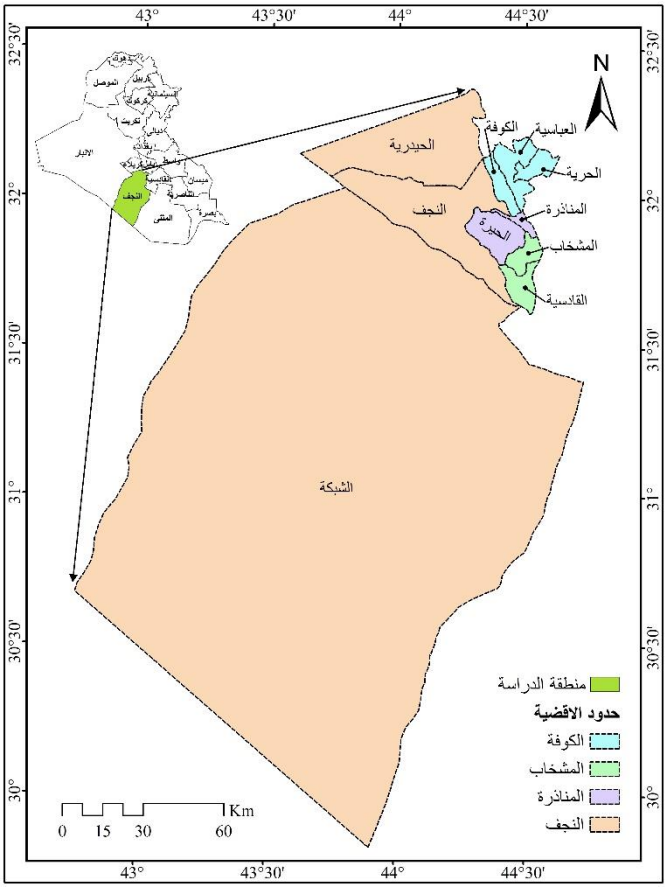

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس 1:1000000، 2014، باستخدام برنامج ArcGIS 10.6.

ثانيا :- مقومات التنمية الصناعية في محافظة النجف :

أ. الموقع الجغرافي :

تقع محافظة النجف في الجزء الجنوبي الغربي من العراق اذ تأخذ امتدادا جغرافيا شمالي شرقي جنوبي غربي تدخل اطرافها الغربية ضمن الحافات الشرقية للهضبة الغربية في حين اطرافها الشرقية تقع ضمن منطقة السهل الرسوبي ، و تتخذ في امتدادها شكلا أشبه بالمستطيل والذي يكون ضلعه القصير حدوداً جنوبية لها مع المملكة العربية السعودية ، ومع إن موقع المحافظة حدودياً إلا أن امتدادها يجعلها غير بعيدة عن بغداد العاصمة وموقعها ضمن محافظات إقليم الفرات الأوسط (كربلاء، بابل، القادسية ، المثنى) ساعد هو الآخر على جذب الكثير من الفعاليات والأنشطة الصناعية وما ترتب على ذلك من تركز وتطور لشبكة النقل والمواصلات حيث أصبحت ذات أهمية كبيرة في نقل المواد الأولية والمصنعة، مما ان وقوع محافظة النجف ضمن إقليم محافظات الفرات الأوسط أعطى أهمية كبيرة لموقعها عند ملتقى بيئات مختلفة في الإنتاج ، إذ أسهم ذلك في تنشيط الحركة التجارية وإنتاج وتبادل السلع، حيث تقوم كل مدن هذه المحافظات بوصفها مراكزاً لتبادل المنتجات، مما يلاحظ أيضاً من ذلك أثره الكبير في النشاط الصناعي فيها والذي يتمثل في إمكانية خلق ترابطات صناعية والاستفادة من الأيدي العاملة والمواد الأولية ورأس المال بينها وبين المحافظات المذكورة، مما يهيأ إمكانية إيجاد قاعدة للتنمية الصناعية فيها مستقبلاً.

ب. السطح

يعد السطح من الخصائص الطبيعية المهمة والتي تؤثر بشكل مباشر على توزيع و انتشار السكان مكانيا من خلال تركزهم في وحدة ادارية دون اخرى ، فضلا عن انه يمثل من العوامل المساعدة على تفاعل الانسان مع نشاطاته الاقتصادية المختلفة لاسيما للنشاط الصناعي، كما يلعب السطح دورا كبيرا في تقديم الخدمات للسكان من ناحية طبيعة الطرق وسهولة الاتصال. ، وهذا بدوره يؤثر في تحديد مواضع المنشأت الصناعية، فنلاحظ المناطق المرتفعة، وتلك التي ينخفض مستواها كثيراً عما يجاورها من الأراضي فتتحول إلى مناطق لتجمع مياه البزل، والأراضي التي تتصرف إليها مياه الأنهار الزائدة وتمثل خزانات مياه .يمكن ان تحدد بشكل كبير إمكانية إقامة نشاط صناعي فيها، في حين نجد عكس هذه الحالة في المناطق التي تتمتع بأراضي منبسطة

تمثل محافظة النجف جزءاً من السهل الرسوبي والهضبة الغربية طبقاً لتكوينها الجيولوجي، تتصف بصورة عامة بقلة التضرس إلا إن أشكال السطح تتباين بوضوح بين منطقتي السهل الرسوبي والهضبة الغربية، وتتميز أيضاً بانحدارها التدريجي من الجنوب الغربي حيث يطل أعلى ارتفاع لها (420) م فوق مستوى سطح البحر باتجاه الشمال الشرقي حيث تنخفض إلى (20) م عن مستوى سطح البحر عند منخفض بحر النجف. ثم تأخذ الأرض بالارتفاع الحاد عند مدينة النجف التي تقع على ارتفاع 54م،

جـ. الموارد المائية :-

يعد توافر المورد المائي ضرورياً للسكان وكثير من الصناعات . سواء في توليد البخار والتبريد، او كمادة خام لبعض الصناعات، لذلك توافر المياه بالقرب من المصنع جانب مهم (الصقار , 1969,ص 285) تتباين الصناعات فيما بينها بمقدار حاجتها للمياه، فمنها ما يحتاج إلى كميات كبيرة مما يتطلب توطين مصانعها بالقرب من الموراد المائية الدائمية

لضمان حصولها على الكميات اللازمة منها وكلف منخفضة، ومن الصناعات ما تحتاج إلى كميات قليلة أثناء عملياتها الإنتاجية فلا يحددها عامل القرب من المورد المائي الدائمي ذو الكميات الكبيرة.

كذلك تتباين الصناعات بحاجتها لأنواع معينة من المياه، كالمياه الخالية من الشوائب والأملاح، في حين نجد بعض الصناعات تعتمد على وفرة المياه المعدنية في إنتاجها.

نجد المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة تعتمد على المياه السطحية في عملياتها الصناعية، إذ يعد نهر الفرات وتفرعاته الموارد المائية الرئيسة فيها، إذ يتم من خلالها استغلال كميات محدودة من المياه الجوفية للايفاء بمتطلبات المنشآت الصناعية في المحافظة من المياه اللازمة، حيث نجد كل من مصانع سمنت الكوفة، الطابوق الجيري، الثرمستون والإطارات في ناحية الحيدرية والمشروبات الغازية في ناحية العباسية تعتمد جميعها على نهر الفرات للإيفاء بمتطلباتها من المياه اللازمة للعمليات الصناعية المختلفة.

د. السكان :

تعد المدن و المواقع الحضرية و غير الحضرية نواة لتجمعات سكانية كبيرة الحجم ضمن اطر مساحية محددة و يعود تغير وتطور حجم السكان الى متغيرين اساسيين هما الزيادة الطبيعية للسكان حيث تتأثر بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وصحية و ثانيهما الهجرة (البياتي ,2009,ص75) ويعرف نمو السكان على انه التغير الذي يحدث في حجم سكان منطقة ما في مدة زمنية معينة وقد تكون تلك التغيرات ايجابية اي تتجه نحو الزيادة او تكون سلبية تتجه نحو النقصان .

يعد مقياس معدل النمو السكاني من اهم المقاييس لمعرفة النمو السكاني ، اذ تبرز اهميته في دراسة حجم النمو السكاني ليتسنى للمخططين وضع سياساتهم ومن ثم معرفة الحجم المستقبلي للسكان وما يترتب عليه من امور مهمة في مجال الخدمات والصحة و التعليم والسكن ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يختلف النمو السكاني بين الدول المتقدمة و الدول النامية في معدلاتها السنوية ،

كما يختلف من دولة الى اخرى ومن مكان لاخر في المجتمع نفسه ، وعموما فأن سكان العالم ينمو بنحو (1.2%) سنويا (Gritzner2009,P9) ولاجل معرفة نمو السكان في محافظة النجف من الضروري معرفة الزيادة السكانية واستخراج معدلات النمو السنوي لبيان التغير في حجم السكان(*) . تشير معطيات جدول(1) ان خضوع سكان محافظة النجف الى مجموعة من التغيرات الديموغرافية عكست التنامي الواضح في حجم سكان المحافظة ، اذ شهد نمو السكان بصورته المطلقة تطورا سريعا و ملموسا وهذا ما اكدته نتائج التعدادات العامة للسكان (1987– 1997) ناهيك عن المسوح و التقديرات السكانية لعامي (2007–2026) ، اذ اوضحت بيانات جدول تصاعد مستمر في معدل نمو المحافظة :من 2.7% (87–97) إلى 3.9% (2018–2026)، مما يدل على تحول المحافظة إلى قطب جذب سكاني. وهذا يفسر هجرة داخلية مكثفة نحو المحافظة بسبب فرص عمل أو استقرار أمني أو مشاريع تنموية. وارتفاع طبيعي للولادات قد يكون نتيجة لتركيبة سكانية فتية أو تحسن خدمات الصحة. فضلا عن تباين في سياسات التخطيط الإقليمي حيث تتركز الاستثمارات في هذه المحافظة على حساب مناطق أخرى.

جدول (1) معدل النمو السنوي لسكان محافظة النجف والعراق (1987–2026)

الاعوام	سكان المحافظة	الزيادة السكانية	معدل النمو	سكان العراق	الزيادة السكانية	معدل النمو
1997–1987	590078	344250	2,7	16335199	4334702	3.1
2007–1997	775042	184964	3.3	22046244	5711045	3
2018–2007	1081203	306161	3.5	29682081	7635837	3
2026 –2018	1905459	824256	3.9	48,007,437	18325356	3.13

المصدر : بالاعتماد على :-

1. هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، لسنة 1997، محافظة النجف ، بغداد ،1998.
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، محافظة النجف ، تقديرات السكان لعام 2007،جدول 32،ص55.
3. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، تقديرات السكان لعام 2018 ، بيانات غير منشورة.

وتشكل عملية تحديد خطط تنموية صناعية حلاً معقولا لكثير من المشاكل و المعوقات المكانية من اجل تنظيم الاستثمارات الصناعية في محافظة النجف ، سعياً لتحقيق التوازن الاقتصادي والمكاني، سعت الدراسة لتحقيق هدف التنمية الصناعية من خلال الاعتماد على اعداد السكان المتزايدة في المستقبل، لذا استندت على ما يلي:

1. عرض مفصل للنشاط الصناعي اذ يتميز بندرة المشاريع الصناعية واعداد العاملين في الصناعة.
2. الموقع الجغرافي للمشاريع والانشطة الصناعية .

عند دراسة الخطط التنموية للمشاريع الصناعية يجب ان يكون الهدف منها تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وايجاد نوع من التوازن بينهما ،وبالتالي سوف يقلل من درجة التباين في مستويات التنمية المكانية عن خلال توزيع المنشأت الصناعية ضمن الاقضية المتخلفة صناعيا كناحية الشبكة وناحية القادسية وناحية الحيرة التي تتعدم فيها الصناعات في حين انها تمتلك امكانيات وطاقات تنموية يمكن ان تستثمر لتحقيق التنمية الصناعية، كما يمكن ان يكون مركز قضاء المشخاب وناحية العباسية والحيدرية من ضمنها على الرغم من تواجد الصناعة فيها ولكن اعدادها قليلة وعلى اعتبار انها من الوحدات الادارية المهمة زراعيا و التي تغذي وحدات ادارية كثيرة من المحافظة لذا يمكن ان تستغل بشكل صحيح يخدم المحافظة بشكل خاص و البلد بشكل عام ، كما يمكن ان تسحب بعض الصناعات من مركز قضاء النجف

من اجل تخفيف الازدحامات ، فضلا عن مراعاة البيئة وتخفيف وطئة التلوث . خضع توزيع الاستخدامات الصناعية في المحافظة إلى عوامل دينية واقتصادية واجتماعية عدة، فضلاً عن قوانين استعمالات الأرض الحضرية التي لاتمثل الواقع ومن اهم الصناعات الاولى في المدينة تتمثل بكبس التموروطحن الحبوب.

لذا يتطلب تحديد خطط جديدة ومتناسقة لتحقيق التنمية الصناعية في المحافظة مع مراعاة ما يلي :-

أ. انشاء مواقع جديدة للمراكز الصناعية المتمثلة بتصليح السيارات والمكائن المتنوعة في مدن المحافظة بشكل مجمعات صناعية موحدة ذات خدمات متكاملة .

ب. التقليل من التلوث الناشئ من تلك المراكز الصناعية بحيث تكون اثاره محلية ومقتصره على مواقع تواجدها.

ج. تكوين مراكز تنموية صناعية متخصصة وتعتمد على اقتصادياتها المتاحة.

د. نشر التنمية الصناعية الشاملة في المناطق الحضرية والريفية لاستغلال الطاقات البشرية

هـ. الاستثمار الحقيقي لامكانيات الطبيعية والبشرية المتواجدة في الوحدات الادارية للمحافظة

و. التقليل او الحد من الهجرة الريفية الى المدن.

ثالثا : ستراتيجيات التنمية الصناعية :

الستراتيجية مجموعة الأهداف التي تعرضها مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما تختلف في ضوء اتساع المجال المكاني الذي تم تحديده سواء كان محلياً أو إقليمياً أو وطنياً أو عالمياً (السعدي , 1989,ص163) . وتنقسم ستراتيجيات التنمية الصناعية بصورة رئيسة إلى:

1- استراتيجية التنمية الصناعية المتوازنة:

إن استراتيجية التنمية الصناعية المتوازنة تعني التوزيع المكاني للاستثمارات لاسيما الإستثمارات الصناعية ضمن المحافظة وعدم حصرها وتركزها في مراكز أو مناطق محددة ، إذ إن تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في أماكن متعددة وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين المناطق المختلفة داخل المحافظة ، لكن نجد فاعلية نموذج النمو المكاني المتوازن تكون ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البنى التحتية، في حين تكون أكثر قدرة في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة، ويتطلب النمو المكاني المتوازن عند اعتماده ما يأتي (الحديثي .1995, 232)

1. الاستثمارات كبيرة و القدرة على الاستثمار وتحمّل تكاليف عالية لتطوير البنى الارتكازية.
2. القبول بمستويات أو معدلات غير عالية للنمو وبالتالي تحقيق مردودات اقتصادية لعمليات التنمية الصناعية المحدودة في المراحل الأولى.

تعتمد التنمية الصناعية المتوازنة على ستراتيجية توجيه أو نقل الاستثمارات لأهميتها في إمكانية الإسهام في التوزيع الإقليمي المتوازن للاستثمارات الصناعية، حيث يتركز مضمونها على تشجيع حركة الصناعة والاستثمارات من خلال توجيهها نحو المناطق الفقيرة إذ يكون الضغط على الموارد بصورة اقل ، وتتأثر حركة الصناعة بشكل سريع بمحددات

التنمية في المناطق القوية وبجذب الحوافز المالية في المناطق الفقيرة. إذ تعد الأكثر ملائمة في جعل المناطق الطاردة للسكان مناطق جاذبة من خلال توفير فرص عمل فيها وتشجيع المستثمرين الجدد بالتوجه نحو تلك المناطق الفقيرة حيث يتم ذلك بتوقيع استثمارات جديدة في المنطقة أو نقل الاستثمارات إليها ،فضلاً عن توفير جميع الظروف الملائمة والمحفزة لجذب تلك الاستثمارات إلى المناطق الفقيرة كتطوير البنى الارتكازية والخدمات الأساسية العامة وهذا بدوره يؤدي الى تنمية المناطق الحضرية في مدينة النجف الاشرف.

عند تطبيق هذه الستراتيجية فإنها تؤدي إلى استثمار الموارد غير المستغلة سابقاً لاسيما الموارد البشرية، بالرغم من تباين الكفاءة الانتاجية للأيدي العاملة في المناطق الفقيرة التي تتميز معظمها بقلة مهارتها قياساً بالعاملين في المناطق المتطورة. وإنها عند توفيرها فرص عمل في المناطق الفقيرة وتشغيل العمال من العاطلين غير الراغبين في الهجرة، تؤدي إلى زيادة الناتج الإقليمي والقومي وزيادة الدخول، ما يمثل المنفعة الاقتصادية لها، أما بالنسبة للمنفعة الاجتماعية لهذه الستراتيجية فتتمثل في تقليص معدلات الهجرة والبطالة ورفع مستويات المعيشة ونمط الحياة الاجتماعية في المحافظة .

إن إتباع هذه الستراتيجية يؤدي إلى إيجاد حالة التوازن بين المناطق الفقيرة والمناطق المتطورة، إذ أن الاستفادة من الأيدي العاملة الفائضة تدفع للعمل على تركيز النشاطات الاقتصادية الجديدة في هذه المناطق، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال لتوظيفها فيها لزيادة جاذبيتها الى النشاطات الإقتصادية وفي مقدمتها النشاط الصناعي، وان الحوافز والمساعدات الحكومية تؤدي الدور الرئيس في توفير الظروف الملائمة للاستثمارات من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق القليلة النمو. ورغم تمتعها بمزايا عديدة إلا إن هنالك بعض المآخذ عليها، من بينها التدخل في حرية تحديد المواقع الصناعية وتوجيهها، إذ يؤدي ذلك إلى تدني الكفاءة وانخفاض النمو الاقتصادي القومي، كما أن رأس المال الجديد المستثمر غالباً ما يأتي من خارج المنطقة المعانة مما يولّد فائدة كبيرة داخل المحافظة بسبب عائدية مردودات هذا الاستثمار خارج المحافظة فيكون تأثير المضاعف منخفض على المحافظة.

2- ستراتيجية التنمية الصناعية غير المتوازنة:

تتحدد الستراتيجية بما جاءت به نظرية قطب النمو من مفاهيم اقتصادية حول التنمية الإقليمية غير المتوازنة، التي نشأت على يد الاقتصادي الفرنسي بيروكس في عام 1950 الذي اعتقد بأن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة وبوقت واحد بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنمية وبكثافات مختلفة وتتباين انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المحافظة. إن مضمون ستراتيجية أقطاب النمو يهدف إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محدّدة لزيادة الإنتاج والعوائد والدخول، إذ تمثل عكس مضمون ستراتيجية النمو المتوازن.

إذ تهتم هذه الستراتيجية بتركيز عوامل التنمية في عدد محدّد من مراكز النمو المختارة التي أما أن تكون موجودة وتعتبر طبيعية، أو يتم إنشاؤها، وتعد في هذه الحالة نقاط نمو اصطناعية من خلال توفير المستلزمات الضرورية المطلوبة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير البنى الارتكازية والخدمات والوفورات الخارجية التي تحتاجها التنمية في المحافظة.

ويمكن في ضوء هذه الستراتيجية تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية لها مضامين اقتصادية من جهة ومن جهة أخرى لها مجال أو عمق جغرافي معين وهي (شبع , 2011. 44)

أ: الأثر القيادي للصناعة إذ إن الإنشاءات أو التأسيسات الصناعية الكبرى في منطقة معينة لابد أن يجعل لتلك الصناعة تأثير قيادي كبير على اقتصاد المحافظة من خلال رؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمر، ومن خلال الطلب الكبير على الأيدي العاملة، من خلال حاجتها إلى المواد الأولية فضلاً عن التأثيرات العرضية الأخرى.

ب: أثر الصناعة في استقطاب الكثير من النشاطات والجوانب الاقتصادية سواء في داخل المحافظة الذي أنشأت فيه ضمن مجال تأثيرها أو حتى من خارج المحافظة.

ج: أثر الصناعة الكبير في نشر الكثير من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية على مستوى جميع أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بمكان توقيعها.

إن المضامين الثلاثة التي تؤطر الفعل والتأثير الاقتصادي والتنموي لنظرية أقطاب النمو تفرض على المخططين للمحافظة الأخذ بنظر الاعتبار الحالة الحركية للنشاط الصناعي الكثيف في منطقة محددة ودوره في استقطاب الإمكانيات التنموية في المحافظة وتركيزها، ثم إنضاج عملية النمو في القطب الرئيس وعودة التأثيرات إلى أنحاء المحافظة الأخرى من خلال ظهور مراكز تنموية ونقاط تنموية جديدة . (شبع , 2011. 185)

يتضح من هذه الستراتيجية إن عملية النمو تتحقق نتيجة لمجموعتين من القوى المختلفة، إذ تمارس الأولى: تأثيرات الاستقطاب حيث استقطاب وحدات اقتصادية أخرى لمركز النمو لوجود وفورات التكتل الاقتصادية والحضرية، مما يؤدي بالنمو الى التركز في بعض المراكز وانحساره في المناطق المحيطة بها. أما المجموعة الثانية التي تمارس تأثيرات الانتشار إذ يفترض أن تركز الاستثمارات في منطقة معينة سيؤدي إلى ظهور تأثيرات الاستقطاب و تكتل الوفورات الاقتصادية الخارجية في المنطقة التي تم توقيع الاستثمارات فيها في بداية مراحل التنمية، إلا انه بعد مرور مدة على ظهور عوامل الاستقطاب تبدأ تأثيرات الانتشار بالظهور حيث تؤدي إلى نشر ثمار التنمية من المركز باتجاه المناطق المحيطة به مما تتحقق تنمية تلك المناطق(الماجدي , 2003. 17)

إن قيام الصناعات لاسيما الرئيسة منها في منطقة معينة تشكل نقطة جذب أو مركز نمو حيث تعد الصناعات الرئيسة النواة الأساسية للتنمية، إذ لها تأثيرات مهمة ومباشرة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المحافظة، والتي تولّد آثار الاستقطاب لوحدات الإنتاج حولها فضلاً عن تطوير البنى الارتكازية وتوفير الخدمات، مما يعزّز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المحافظة.

أما آثار الانتشار ثمار التنمية على المناطق المجاورة تكون ضمن مديات زمنية معينة تتحدد بعدد أقطاب أو مراكز النمو في المحافظة. وان تطوير قطب التنمية لوجود المناخ الصناعي الملائم في المحافظة يجعل هذه الستراتيجية تأخذ مداها التطبيقي بحجم اكبر ضمن التنمية الصناعية وتجاوزعقبات تطبيقاتها في بعض المناطق لأسباب المتعلقة بحجم المورد الطبيعي أوالأيدي العاملة · إن أي نمط من أنماط التوطن الصناعي يمكن الإسهام في تكوين قطب نمو لاسيما نمط المجمعات الصناعية التي لها الأثر الواضح في تحقيق ذلك، فعند توفر الظروف المناسبة لمشروع صناعي معين ويحقق مردودات اقتصادية كبيرة يعمل ذلك التوطن على جذب مشاريع صناعية أخرى تستفيد من منتوجات ذلك المشروع أو من مردوداته الاقتصادية والموقعية.

ولتحقيق التنمية الصناعية في محافظة النجف يمكن الاستناد على فكرة اقطاب النمو الصناعي والتي تعني تركيز المشاريع والاستثمارات الصناعية في وحدات ادارية معينة من اجل رفع نسبة الانتاج والدخول والعوائد الاقتصادية ولإيجاد اقطاب نمو صناعي فأنها ستتضمن الوحدات الادارية التي تتوافر فيها المقومات الصناعية المهمة كالمواد الاولية والموقع الجغرافي وطرق النقل والاسواق وكما يلي :- انظر خريطة (2):-

- الاقطاب الصناعية في قضائي النجف والكوفة وناحية الحيدرية .
- القطبين الصناعيين في قضاء المشخاب والمناذرة .

خريطة (2)اقطاب النمو المقترحة في محافظة النجف

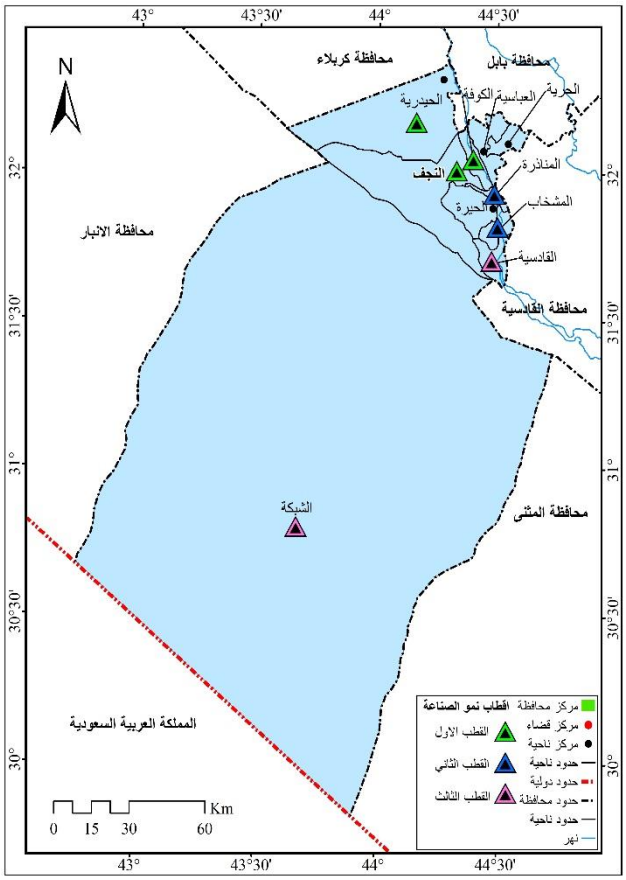

المصدر :- رؤية مستقبلية باستخدام برنامج ArcGIS 10.6.

- **القطبين الصناعيين في ناحية الشبكة وناحية القادسية.**

ان تطبيق (اقطاب النمو) في محافظة النجف يسهم في نشر و تنمية الصناعية مكانيا ويساعد على خلق موازنة مكانية مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية بين و داخل الوحدات الادارية في المحافظة، كما يمكن ان ترتبط مع المحافظات الاخرى المجاورة لها عن طريق تفعيل دور طرق النقل من اجل نشر وتطبيق التنمية الصناعية على عموم المحافظات القريبة منها .

اما اهم الصناعات الممكن تنميتها واستثمارها في محافظة النجف لكونها تمتلك المقومات والامكانات الطبيعية و البشرية المنتشرة في الوحدات الادارية وهذا ما بينته معطيات الجدول (1) والخريطة (2) ان من اهم الصناعات الممكن تنميتها هي :-

1. **الصناعات الانشائية (صناعة مواد البناء) :-** يمكن اقامة مصانع ومعامل انشائية كبيرة و متوسطة الحجم متطورة في كل من

أ.مركز قضاء النجف يمكن اقامة معامل الطابوق بأنواعه والثرمستون ومعمل اسمنت ، والسيراميك، وصناعة الالمنيوم.

ب.ناحية الحيدرية : اذ تتميز ناحية الحيدرية بوجود مقلع رمل التحرير الغني بالرمل والحصى بانواعه ويمكن ان يدخل في معامل الخرسانة الكونكريتية ، فضلا عن انها تساعد على خلق فرص عمل كثيرة للسكان وبأستطاعتهم تحسين مستواهم المعاشي .

جدول (2)الصناعات الممكن تنميتها والاستثمار فيها بحسب الوحدات الادارية في محافظة النجف

الوحدات الادارية	الصناعة الممكن تنميتها
م. ق النجف	الغذائية–النسيجية– الانشائية–الكيمياوية
ن الحيدرية	الغذائية –الاستخراجية –الانشائية
ن. الشبكة	الاستخراجية– الانشائية –الكيمياوية
م.ق الكوفة	الغذائية –النسيجية
ن.العباسية	الغذائية
ن. الحرية	الغذائية
م.ق المناذرة	الغذائية – الكيمياوية
ن. الحيرة	الغذائية
م.ق المشخاب	الغذائية
ن. القادسية	الغذائية

المصدر: بالاعتماد على الدراسة الميدانية2025.

خريطة (3)الصناعات الممكن تنميتها في

محافظة النجف

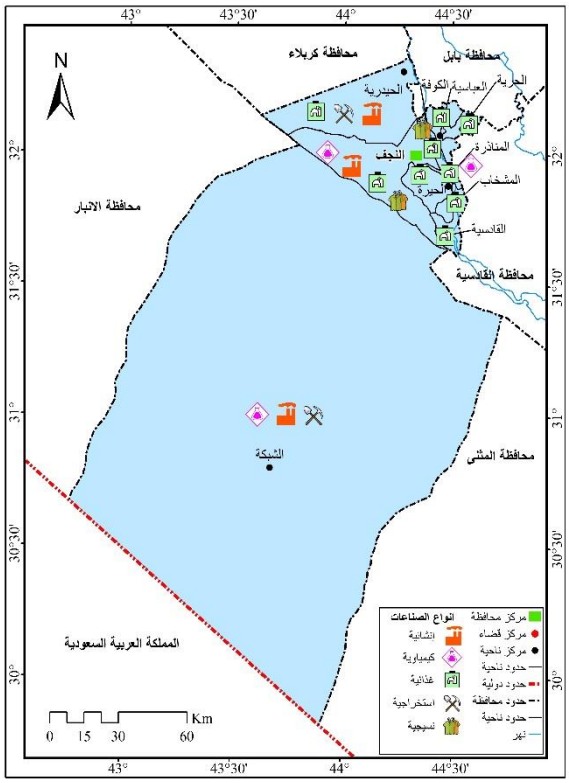

المصدر: جدول (2) باستخدام برنامج ArcGIS 10.6.

ج.ناحية الشبكة : لاحتواءها على الكثير من المواد الاولية التي تدخل في الصناعات الانشائية كمعامل البلوك وليكن عددها (17) ، ومعملين للاسمنت المسلح والعادي، ومعامل الثرمستون وليكن عددها (2)،ومعمل اسفلت واحد ،وغيرها من الصناعات الانشائية. الصناعات الغذائية :- يمكن اقامتها في كل الوحدات الادارية في محافظة النجف بأستثناء ناحية الشبكة. و تتمثل الصناعات الغذائية بصناعة الالبان وخاصة في مركز قضاء الكوفة الذي يتميز بوجود المواد الاولية الاساسية الداخلة في صناعتها .

اما معامل التعليب فيمكن اقامتها في نواحي كل من العباسية والحيدرية والحرية ومركز قضائي الكوفة و المناذرة وتشمل تعليب الخضر والفواكه وتعليب التمور وتعليب اللحوم ومعمل معجون الطماطة ، ومعامل المشروبات الغازية و العصائر والمرطبات، مطاحن الحبوب في كل من المشخاب والقادسية والحيرة والتي تتميز بزراعة الحبوب كالحنطة والشلب والشعير ولكون ان سكان المحافظة سيزداد بالمستقبل لذلك سوف ترتفع الحاجة الى متطلبات السكان من الاغذية.

1- **الصناعات النسيجية** :- يمكن اقامتها في كل من:-

أ. مركز قضاء النجف : اذ يتميز بوجود معامل النسيج الشبه متوقفة عن العمل يمكن تنميتها واعادة تشغيلها وبأستطاعتها ان تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة .

ب. مركز قضاء الكوفة : يتميز بصناعة العباءة الرجالية والحياكة اليدوية التي تضم معالم الاصالة العربية القديمة .

2- **الصناعات الكيمياوية** :- فيما تشمل الصناعات الكيمياوية الممكن تنميتها صناعة مادة الاسفلت في كل من مركز قضائي النجف والمناذرة وناحية الشبكة، وصناعة الاسمدة والمساحيق والمنظفات بأنواعها ، وصناعة الاطارات بأنواعها في مركز قضاء النجف، وصناعة البلاستك.

3- **الصناعات الاستخراجية** :- كما يمكن تنمية واستثمار الصناعات الاستخراجية المتمثلة بأستخراج المعادن كالنفط الخام ليتسنى اقامة مصافي وتكرير النفط ، معامل استخراج الحصى والرمل بأنواعه في كل من ناحيتي الحيدرية والشبكة تتميز هذه الصناعات باستيعابها اعداد كبيرة من الايدي العاملة التي من خلالها تستطيع ان تهيء فرص عمل مناسبة وبها نستطيع ان نقلل ونحجم من فجوة البطالة المتفشية بين الشباب .

رابعا : الامتداد المكاني للصناعات وربطها بالتنمية المستدامة

فضلاً عن تحقيق التوازن المكاني والتخفيف من حدة التباين بين المناطق المتخلفة صناعيا في المحافظة . وهناك صناعات يكاد لايخلو حي منها في المحافظة ولاسيما الأفران والنجارة والحدادة . ويعود سبب ظهور هذه الصناعات في الأحياء السكنية إلى أنخفاض دخول بعض الأسر ويقوموا بممارسة هذه الصناعات بمعدات بسيطة، وهي ورش يقتطعونها من واجهات المساكن، ويطلق على هذه الصناعات (الصناعات المسالمة)، لانها لا تؤدي إلى تلويث البيئة، ولا تحتاج إلى حركة وتكاليف نقل كبيرة لمنتجاتها، وقد تكون منفردة، اوعلى شكل تجمعات مكونة من معامل صغيرة

أولا : دور الموارد الطبيعية في التنمية الصناعية في النجف الاشرف

مما تقدم فان محافظة النجف غنية بثروات طبيعية هائلة تتمثل في توفر المواد الأولية مثل الكلس والجبس والحجر، مما يؤهلها لتكون مركزاً إقليمياً للصناعات الاستخراجية والتحويلية .-متمثلا في صناعة الاسمنت والذي يعد عاملا مميز في جذب العديد من الصناعات الأخرى حيث تضم المحافظة حالياً ثلاثة معامل كبرى للإسمنت إلى جانب معمل للزجاج في بادية النجف نتيجة لتوفر الموارد الأولية المستخدمة في صناعة الزجاج ، وهي مشاريع تمثل استثماراً مباشراً للموارد الطبيعيةّ ا ان تطوير هذه الصناعات لها دور كبير في استقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي ، كذلك له دور كبير في تطوير بنى تحتية وبالخصوص عوامل طرق النقل لربط هذه المعامل بالمناطق الحضرية ، مما يخلق منظومة متكاملة من الخدمات المساندة.

ثانياً: المدينة الصناعية صديقة البيئة كأداة للتنمية الحضرية المستدامة

ونظرا لتطور مفهوم الاستدامة الحضرية فان محافظة النجف الاشرف أصبحت أولى المحافظات في تبني المدن الصناعية الصديقة للبيئة كما في "المدينة الصناعية غير الملوثة"، في منطقة بحر النجف اذا تبعد حوالي 15 كيلو عن المركز والتي تعد الأولى في العراق من حيث معايير التأسيس البيئي تعد المدينة الصناعية في النجف من التقنيات الحديثة في ربط الصناعة بالحضر من خلال:

- توافر الخدمات البنى التحتية: تم تزويد المدينة ببنى تحتية متكاملة من مياه وكهرباء وشبكة مجاري وطرق، وهذا له دور في استقبال مصنع أو معمل غير ملوث
- القضاء على البطالة : الاعتماد على العمالة المحلية وُكد الإدارة المحلية حرصها على أن تكون الأولوية في التشغيل لأبناء المحافظة، مما يضمن توزيع العائدات الاقتصادية على النسيج الاجتماعي الحضر.

- جذب الصناعات الأجنبية : :تضم المدينة بالفعل مصنعاً للزجاج الألماني ومصنعاً للمياه، مما يشير إلى توجهها نحو الصناعات المتطورة التي تخلق قيمة مضافة أعلى

صور من داخل المدينة الصناعية صديقة البيئة في النجف الاشرف بتاريخ 2026/2/12

المصدر : دراسة ميدانية

ثالثاً: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النسيج الحضري

دعم المشاريع الصغيرة التي تشكل أساس للاقتصاد المحلي اذ ان التنمية الصناعية لا تقتصر فقط على المشاريع الكبيرة . فان محافظة النجف تتميز بأحياء صناعية وحرفية مثل "الحي الصناعي " الذي يضم العديد من الورش والصناعية الصغيرة .–ويمكن دعم هذا القطاع من خلال:

- توافر الأسواق للحرفين . من خلال ربط المناطق ببعضها وإتاحة مناطق تجارية ملاصقة لمناطق الحرفيين لتسهيل توزيع منتجاتهم.
- منح قروض ميسيرة : دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في النجف عن برامج قروض بدون فوائد أو ضمانات معقدة بهدف القضاء على البطالة
- الاستفادة من المشاريع العلمية في تنمية الصناعة : من خلال رفد المدينة الصناعية بالخبرات الفنية والحرفية للوافدين إلى المحافظة، والذين يمكنهم إدخال تقنيات جديدة وتطوير الصناعات التقليدية .

رابعاً: جذب الاستثمار المحلي والإقليمي :

وذلك من خلال تقديم االتسهيلات الاستثمارية للمستثمرين لغرض دعم النشاط الاقتصادي والصناعي في المحافظة , إن ربط الصناعات بالتنمية الحضرية في النجف يتطلب الانتقال من توقيع المناطق الصناعية المعزولة إلى توقيع

المناطق الحضرية متعددة الوظائف. إن المشاريع الصديقة للبيئة والصناعات غير الملوثة ، توفر تنمية حضرية متطورة وهذا بدوره يؤدي الى تطوير شبكات نقل ذكية تربط المناطق السكنية بالصناعية، وإنشاء مناطق سكنية وخدمية مجاورة لهذه التجمعات الصناعية، ووضع معايير بيئية لضمان استدامة هذه الصناعات .

خامسا: التوجهات المستقبلية لتطور المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة في محافظة النجف لعام –2028:

اتجهت الدراسة لكشف البعد الجغرافي المستقبلي للصناعات المتوسطة والكبيرة في محافظة النجف والبناء عليه في ستراتيجة التنمية الصناعية، متخذةً من معادلة التنبؤ بالانحدار الخطي البسيط سبيلاً لذلك بالاعتماد على معطيات الجدول (3) ازدياد حجم المنشآت الصناعية المتوسطة في محافظة النجف الى (36) منشأة لعام 2028 بعد ان كان عددها (3) منشأة عام 2018 ثم ارتفعت الى (20) منشأة عام 2025، وان التطور في حجم المنشآت الصناعية سيصاحبه تطوراً في المؤشرات الصناعية الاخرى وبالتالي يمكن الافادة منه في التخطيط والتنمية في القطاع الصناعي في محافظة النجف وتكشف بيانات الجدول (3) ايضاً عن تطور حجم المنشآت الصناعية المتوسطة على مستوى الفرع الصناعي وعلى النحو الاتي:

1–سيرتفع عدد المنشآت الصناعية الغذائية المتوسطة في عام 2028 الى 21 منشأة وبواقع (58.4%) من اجمالي المنشآت الصناعية في محافظة النجف وبهذا فقد احتلت المرتبة الاولى من بين الصناعات الاخرى على مستوى المحافظة

2–يتوقع ازدياد حجم المنشآت الصناعية لصناعات الانشائية المتوسطة الى (11) منشأة لتشكل ما نسبته (30.5%) من اجمالي الصناعات عام 2028، وقد حصلت على المرتبة الثانية على الرغم من انها كانت منشأة صناعية واحدة في عام 2018 ثم ارتفعت الى (6) منشأة في عام 2025 .

الجدول(3) الحجم المتوقع للمنشآت الصناعية المتوسطة في محافظة النجف لعام 2028

الصناعات	اعداد الصناعات المتوسطة		اعداد الصناعات المتنبئة لسنة 2028	%
	2018	2025		
الغذائية	2	12	21	58.4
الانشائية	1	6	11	30.5
اخرى	0	2	4	11.1
المجموع	3	20	36	100

المصدر :– عمل الباحثة بالاعتماد على

– بيانات جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ، 2007 – 2018.

اظهرت التوقعات المستقبلية للصناعات الاخرى المتوسطة بأنها ستصل الى (4) منشأة لتشكل ما نسبته (11.1%) عام 2028 وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا انها حافظت على المرتبة ذاتها وهي الاخيرة ، فقد كانت معدومة في عام 2007 ثم نشأت وتطورت في عام 2025 وبلغ عددها (2) منشأة فقط.

اما الصناعات الكبيرة في محافظة النجف فهي الاخرى تطورت وازدادت اعدادها بتطور الزمن وسوف ترتفع حتى عام 2028حسب ما تم الاعتماد عليه في معادلة التنبؤ بالانحدار الخطي البسيط وهذا ما تم ايضاحه في جدول(4) وعلى مستوى الفرع الصناعي وكالاتي:-

1- . ستصل الصناعات الغذائية الكبيرة الى (13) منشأة في عام 2028 وبنسبة (29.4%) من اجمالي الصناعات في المحافظة وقد استحوذت على المرتبة الثانية في تسلسلها الصناعي .

2- اظهرت التوقعات المستقبلية للصناعات الانشائية الكبيرة بأنها سوف تصل الى (24) منشأة في عام 2028 وبنسبة (54.7%) من اجمالي الصناعات في المحافظة وهي بهذا حصلت على

المرتبة الاولى من حيث التسلسل الصناعي ، على الرغم من ان اعدادها كانت (7) منشأة في عام 2025 ثم ارتفعت الى (16) منشأة في عام 2028 ويعزى هذا الارتفاع الى التطور العمراني والاقتصادي الذي ستشهده المحافظة حتى عام 2028.

جدول (4) الحجم المتوقع للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة النجف لعامي 2007 و2028

الصناعات	اعداد الصناعات الثقيلة		معادلة الانحدار	اعداد الصناعات المتنبئة لسنة2028	%
	2018	2025			
الغذائية	5		9	Y=0.36x − 724.82	13
الانشائية	7		16	Y= 0.82x − 1635.09	24
النسيجية	3		1	Y= −0.18x + 367.91	0
الاستخراجية	1		1	-	1
الكيمياوية	2		3	Y= 0.09x − 182.45	4
الكهربائية	0		1	Y= 0.09x − 182.45	2
المجموع	18		31		44

المصدر :- عمل الباحثة بالاعتماد على

- بيانات جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاء النجف ، شعبة الصناعة ، بيانات غير منشورة ، 2007 - 2018.

مما تقدم نرى بان التطور المتوقع لحجم المنشآت الصناعية في محافظة النجف سيسهم بشكل كبير في تقليص فجوة البطالة التي يعاني منها الشباب في المحافظة الا ان اغلب هذه المنشآت الصناعية ستمتاز بضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على احداث تغيرات اجتماعية واقتصادية تتناغم وطموحات سكان المحافظة كون اغلبها ذات طابع استهلاكي موجه لسد حاجة السوق الا ان العمل على توجيه هذه الزيادة في حجم المنشآت الصناعية ووضع ستراتيجية تنموية صناعية تتطلب انشطة صناعية انتاجية ذات طابع تصديري من شأنه زيادة الدخل وتحقيق الرفاهية وتخفيف الفقر الذي يعاني منه سكان محافظة النجف.

النتائج

1. تركز القوى العاملة في المناطق التي تضم المنشأت الصناعية وتشتتها في المناطق التي تفتقر الى الصناعات وذلك لبعد المسافة بين مواقع الصناعات ومحل سكنى العمالة فضلا عن ارتفاع تكاليف اجور النقل اليومي ذهابا و ايابا ، هذا ما جعلهم يفضلون العمل في الانشطة الأخرى.
2. على الرغم من وفرة المقومات الصناعية في بعض منها كالمواد الاولية و الطرق والنقل والمساحات الكبيرة من الاراضي و الايدي العاملة في نواحي كل من الشبكة و القادسية والحرية ، الا ان سوء استغلالها يرجع الى رداءة التخطيط السياسي والاداري والفني .
3. وجود المراقد المقدسة التي تساهم بدرجة كبيرة على جذب السكان من جهة وارتفاع المستوى الاقتصادي من جراء توفير فرص العمل التي ساهمت بأرتفاع المستوى المعاشي للسكان ومن ثم ارتفاع معدلات الزواج التي تؤدي بدورها الى المزيد من الانجاب

المقترحات

1. بعد دراسة الرؤى المستقبلية لاعداد السكان والصناعات و العاملين في الصناعات في محافظة النجف وتم عرضهم بشكل مفصل ، كما تم الكشف عن المقومات الطبيعية و البشرية لمحافظة النجف في الفصل الاول ، فضلا عن عرضها لمساحات كل وحدة ادارية وما تمتلك من قدرات ومؤهلات طبيعية و بشرية ارتأت الدراسة ان تقترح ما يلي :-
2. اعادة توزيع سكان محافظة النجف بما يتناسب مع مقومات وموارد كل وحدة ادارية من خلال فتح مدن جديدة قريبة من مراكز المدن ، فضلا عن تشجيع سياسات الدولة بنقل بعض السكان من المحافظات القريبة الى محافظة النجف ، لذا تم اختيار بعض من مواقع بحر النجف في مركز قضاء النجف وناحية الشبكة (المناطق القريبة من ناحية النور)اذ انها تكون قريبة من مركز قضاء النجف ،
3. يقترح أن تنشأ فيها مدن جديدة وتأهيلها بالسكان بعد ان يتم اعمارها وتوفير كافة الخدمات التحتية والارتكازية والاهتمام بشبكات النقل القديمة المعروفة (طريق الحج البري القديم وطريق زبيدة) وافتتاح طرق جديدة ، فضلا عن انشاء المعامل و المصانع الجديدة التي توفر فرص عمل لكثير من سكان المجمعات السكنية الجديدة وباقي الوحدات الادارية الاخرى وكذلك المحافظات القريبة ،
4. الاهتمام بالجانب التعليمي من خلال فتح رياض الاطفال والمدارس حسب المراحل الدراسية بدل من ذهاب بعض الطلبة في ناحية الشبكة الى مدارس المتوسطة في قضاء السلمان لمحافظة المثنى والتي تكون اقرب مسافة الى

سكناهم من الدخول في مدارس مركز قضاء النجف او أي وحدة ادارية اخرى ، وكما تقترح الدراسة بأنشاء مركز صحي لخدمة الاسر الجديدة، ويمكن القول ان توفر هذه الخدمات بمجملها تكون جاذبة للسكان.

5. انشاء مجمعات سكنية متكاملة واطئة الكلفة في ناحية الشبكة للسكان بصورة عامة وللعاملين في الصناعة بصورة خاصة لكي يتسنى لهم من جلب اسرهم والاستقرار بالقرب من اماكن عملهم
6. يمكن ان تكون المدن المستحدثة في بحر النجف مدن سياحية وعلاجية لامتلاكها الكثير من الاجواء الملائمة و المؤهلات والمقومات السياحية والعلاجية لاحتوائها على عيون من المياه الكبريتية والمعدنية التي تستخدم كعلاج لامراض المفاصل و الامراض الجلدية وغيرها ، كما تمتلك مساحات كبيرة من الصحاري الغنية بانواع الرمال التي تستخدم للعلاج ايضا ،
7. فضلا عن الجانب السياحي الغني بالكثير من مظاهر سطح الارض (المظاهر الكارستية) والصحاري الواسعة الذي يمثل رافد مهم يصب في الجانب الاقتصادي والتنموي للبلد بصورة عامة و المحافظة بصورة خاصة ، فضلا عن ان طبيعة هذه المدن تحتاج الى ايدي عاملة لتوفير الخدمات للسياح لذلك يمكن من خلالها توفير فرص عمل لكثير من السكان الجدد المقيمين فيها .
8. اعادة توزيع الصناعات حسب حجمها وحسب درجة تأثيرها البيئي على السكان وابعادها عن المناطق السكنية حسب معايير بيئية وصحية
9. فتح باب الاستثمار الاجنبي و التعاقد مع شركات اجنبية لكي ترتقي الصناعة الوطنية بالمستوى العالمي، كما انها تستطيع ان تنهض الواقع الاقتصادي للمحافظة بصورة خاصة و البلد بصورة عامة.

المصادر :

1. الحديثي ، حسن محمود علي ، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، 1995، ص 102.
2. السعدي ، سعدي محمد صالح ، التخطيط الإقليمي نظرية– توجه– تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1989، ص 163.
3. السعدي ،عباس فاضل ، جغرافية السكان، ج2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002
4. –شبع ،محمد جواد عباس (التحليل المكاني للتنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف)،اطروحة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ،2011
5. فراس البياتي ،مورفولوجية السكان (موضوعات في الديموغرافية) ،مؤسسة الانتشار العربي ،ط1،بيروت،2009
6. فؤاد محمد الصقار، التخطيط الأقليمي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1969،
7. الماجدي ، هادي جاسب مرعب ، تقييم اثر التنمية الإقليمية في تطور مدينة المجر الكبير، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، 2003،(غير منشورة)، ص 17.

8. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء و تكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعة ،تقرير انتاج الشلب و زهرة الشمس ، لسنة 2007 ، اذار 2008 ، جدول 3.

9. وزارة الصناعة و المعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ،2013

10. u.n.world population monitoring .newyork.1991.p.310

11. Charlesf.Gritzner.the Human population.Library of congress cataloging in

12. u.n.world population monitoring .newyork.1991.p.310